ان تعالجه ، قررته الحكومة في قرارها ، وليس للجنة صلاحية تجاوز ما حدد لهـــا ... وان استنتاجات اللجنة غير ملزمة للحكومة ، والهيئة الوحيدة التي تستطيع ان تحاسب الحكومة لعدم قيامها بتنفيذ استنتاجات لجنة التحقيق ، هي لجنة الخارجية والامن في الكنيست ، ومن المعلوم ان للحكومة أغلبية في لجنة الخارجية والامن هذه » (ر.ا.ا. ٧٣/١١/٢٦) .

وفي البرنامج الاذاعي ذاته (المصدر السابق) أعرب زعماء في الائتلاف الحاكم وفي المعارضة عن اراء متباينة في تشكيل وصلاحيات هذه « اللجنة القضائية » للتحقيق في تقصيرات الحرب .

اذ بعد ان اعرب عضو الكنيست من حـــزب الاحرار المستقلين (المؤتلف) جدعون هاوزنر عن اعتقاده بأن اللجنة « افضل من اية لجنة اخرى ، لان لجنة التحقيق القضائية لا تشكل بقرار من الحكومة ، بل من رئيس المحكمة العليا ، اي من جانب موضوعي ويثق به الجمهور » ، قال عضو الكنيست (المعارض) اوري افنيري انه « اذا كان القصد من تأليف اللجنة هو انهاء النقاش حول التقصير في الحرب ، وانهاء النقاش بين السياسيين واسكات المعارضين في الصحف وفي الكنيست ، فان هذه اللجنة هي اللجنة المثالية . ولكن اذا ثمة اعتقاد بانه ينبغي بعد حرب كهذه درس وتوضيح كل ما يمكن توضيحه بصورة علنية ، فعندها ينبغي تعيين لجنة تحقيق شعبية ، او تعديل القانون — الذي شكلت اللجنة بموجبه — وجعل لجنة التحقيق القضائية غير ملزمة بكتمان استنتاجاتها ، وعدم اجراء تحقيقات سرية » .

وقال عضو الكنيست افرهام ليفنبراون مـن الحزب الشيوعي « راكاح » : اننا لا نعلق امالا كبيرة على نتائج تحقيقات اللجنة طالما ان استنتاجاتها ستبقى مكتومة لاسباب أمنية » .

ومن المعارضة اليمينية ، قال عضو الكنيست اليعازر ريملط ، رئيس حزب الاحرار وعضو لجنة الخارجية والامن « انني لست راضيا عن جعل كافة جلسات اللجنة مغلقة ، فمجرد جعل كافة جلساتها مغلقة يضعف ثقة الجمهور بعملها » .

أما من الائتلاف الحاكم ، فقد أعلن ســكرتير عام حزب العمل أهرون يدلين « ان كتاب التكليف كاف ، واعتقد ان المهم هو التحقيق في الاستعدادات التي اجراها جيش الدفاع الاسرائيلي قبيل الحرب، والايام الاولى من الحرب ، وليس ثمة ضـرورة للتحقيق في كافة مراحل القتال ، فهذا ينبغي ان يجري داخل الجيش » .

عقدت اللجنة بين يومي ٧٣/١١/٢٥ و٧٤/٤/١، أي يوم اصدار تقريرها الجزئي ، ١٤٠ جلسة واستمعت الى ٥٨ شاهدا ، كما قدمت اليها مواد خطية غزيرة ، مكنتها من تفضيل « تقـــديم استنتاجاتها وتوصياتها بالنسبة الى المواضـيع التي أنهت مناقشتها » على الرغم من معرفتهـا « ان هذه المواضيع خصوصا الاستنفار والتأهب مرتبط بعضها ببعض بصورة او بأخرى ، وكذلك معرفتها انه « من المفضل عدم تجزئة البحث بحسب المواضيع المختلفة » ومن بين ما جعل اللجنة تفضل تقديم تقرير جزئي ان اعداد تقرير كامل وتـام سيحتاج الى وقت طويل « ومن حق الشعب ان يعرف في أقرب وقت استنتاجات اللجنة وتوصياتها بالنسبة الى المواضيع التي أنهت مناقشتها ، ومن المفضل ان يكون في مقدور الحكومة التصرف بموجبها في أقرب وقت » .

لقد أعد اعضاء اللجنة تقريرهم الجزئي ووقعوه يوم ٧٤/٤/١ . ومنذ اللحظة الاولى لعلم الحكومة به ، او لاطلاعها على ما فيه على الاقل ، بدأت مواضيع غير مفسرة تشكل مادة لتعليقات وتكهنات صحف واذاعة اسرائيل ، الى ان جاءت انبـاء الساعة العاشرة من مساء يوم ٧٤/٤/٢ . ففي صباح ذلك اليوم بثت اذاعة العدو نبأ عن تأجيل بنحاس سابير وزير المالية في آخر لحظة لسفره الى الولايات المتحدة وقد كان يفترض ان يسافر سابير في ذلك الصباح .

وعند الظهر قال احد مراسلي اذاعة العدو ان المقربين من سابير لا يرغبون كشف السبب الذي جعل الوزير يرجىء سفره بصورة مفاجئة ... « وفي الواقع ان شخصية كبيرة طلبت من سابير في ساعة متأخرة من مساء امس تأجيل سفره » وضمن التكهنات التي عرضتها على انها قد تكون سبب ارجاء السفر الوضع على جبهة الجولان ، والاقتراع المتوقع في الكنيست بالنسبة لتبديـل أسلوب الانتخابات ، واستقالة الوزير ميخائيـل حزاني ، احد وزراء المفدال الثلاثة .

وبعد ان كان من المفترض ان يعود دايان يوم